مناقشات

أطروحة شرق الاردن الفلسطينية : مغالطة منهجية وتجاوز تاريخي

نشرت مجلة شؤون فلسطينية (العدد رقم ٤٩ ، آب ١٩٧٥) مقالا بعنوان « محاولة اولى في اطروحة: شرق الاردن الفلسطينية » للكاتب عصام سخنيني ، كما نشرت في العدد المزدوج الذي تلاه نقدا لهذه الاطروحة ، وتفنيدا لمنطلقاتها الاساسية بقلم عبد الحفيظ محارب ، الذي مخض مضمون الاطروحة بثلاث مقدمات هي : ضرورة ايجاد قاعدة انطلاق او ارتكاز آمنة للثورة ، حتمية تناقض الثورة مع الانظمة العربية في النهاية ، ثم ضرورة تعديل عور اصاب التاريخ ، وذلك فيما يتعلق بنشوء الكيان الاردني (الكيان — الدولة ، او الكيان — النظام) كما يسميه الباحث اولا ، ووضع (الفلسطينيين — الفلسطينيين) في الاردن ، ثانيا . ثم يوجه بعد ذلك الاخ محارب الدعوة على صفحة المجلة لكل من يأنس من المثقفين الاردنيين في نفسه الرغبة والاطلاع على الواقع الاردني الكائنين لان يساهم في توضيح جوهر اطروحة الباحث سخنيني التي اعتبرها الناقد من اخطر الطروحات التي قدمت وذلك ليس بسبب « المغالطات الكامنة » فيها فقط ، بل ولانها قد تخدع في مظهرها حيث تختصر المسافة بين « التشرد والتحرير » ، بينما هي في الواقع « تعرقل المسار الثوري السليم لشعبنا » .

يحاول الكاتب ايجاد مخرج للمقولتين الاوليين من خلال مغالطتين يركبهما في معرض تصديه للقسم الاول من المقولة — المقدمة الثالثة ، والتي تتعلق بنشوء الكيان الاردني .

المغالطة الاولى هي ربطة الكيان الاردني بالنظام، واعتبارهما « وجهين لعملة واحدة » و « التحامهما التحاما عضويا » لتأدية دور وظيفي محدد لخصه الكاتب بمهمة « انجاح المشروع الصهيوني». وضرب الثورة الفلسطينية . اما المغالطة الثانية فهي نفي وجود هذا الكيان اصلا قبل وجود النظام ، وخارج هدف الاستعمار المثبت سابقا ، واعتبار ان «الكيان الاردني كيان طارىء دخيل على تاريخ المنطقة » .

لقد تعرض الناقد محارب الى هاتين المقولتين ، وانني بعد ان اعتبر ما قاله جزءا من ردي، واوافقه كلية ، ارى ضروري ايراد بعض الملاحظات العامة .

اولا — اريد ان أقرر منذ البداية انني ضد الكيانية مهما كان شكلها ، او زيها بمفهومها القطري ، وخارج اطار القومية العربية ، منطلقة من مفاهيم اجتماعية وفكرية وسياسية تقدمية ثورية انسانية .

ثانيا — ان هناك نوعا من التزييف للمفهوم القومي لدى معظم الانظمة والمنظمات العربية ، ما جعل من السهل التستر على الكثير من الممارسات الكيانية الاقليمية على المستويين المحلي والعالمي ، واضفاء صفات قومية وحدوية تقدمية عليها ، من خلال تنظير ايديولوجي ينخره العطب في اكثر من جهة . وهذا الواقع لا تفلت منه اية ساحة عربية .

ثالثا — ان الدراسة العلمية الشاملة تشير الى ان هناك تناقضا بين الانظمة والكيانات في جميع دول العالم النامية ، ودول العالم الثالث ، ومن ضمنها الدول العربية ، حيث تأتي الأنظمة فيها بفعل قوى وعوامل خارج اطار تفاعل وتصارع مكونات هذه الكيانات الذاتية — اي ليست تعبيرا عن واقع هذه الكيانات وحقيقتها . واستطيع ان اوسع هذا التصميم ليشمل حتى بعض المنظمات الوطنية — الكيانية .

رابعا — من هذا المنطلق لا يمكن — ولا بأي اعتساف حتى — جمع الكيان والنظام لاي مجموعة في اطار وظيفي وضمن مفهوم نظري وواقعي واحد، مهما بلغت درجة التعاون ، والارتباط بينهما .